

Distr.: General
26 December 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

أولا - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2016/1129)، مدد مجلس الأمن ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (المكتب) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وطلب إلي أن أقدم تقريرا كل ستة أشهر عن تنفيذ ولايته. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ويقدم لمحة عامة عن التطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويعرض التقرير أيضاً موجزا للأنشطة التي اضطلع بها المكتب والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. كما يتضمن التقرير المستجدات المتعلقة بالحالة في حوض بحيرة تشاد عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

ثانيا - التطورات والاتجاهات السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، احتلت التوترات السياسية المتصلة بعمليات الإصلاح الدستوري والحوار السياسي مركز الصدارة في توغو وغينيا وموريتانيا والنيجر. وأجريت انتخابات في السنغال وليبيريا، في حين استمرت الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في سيراليون وغينيا. وأحرز بعض التقدم في عمليات الإصلاح الرئيسية في بوركينا فاسو وغامبيا. غير أن الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لا تزال هشة. ولا تزال الأنشطة الإرهابية والجريمة العابرة للحدود، بما في ذلك القرصنة والاتجار بالمخدرات والأسلحة، تشكل تهديدات لاستقرار المنطقة. وفي حين زادت أنشطة بوكو حرام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استسلم عدد كبير من مقاتلي هذه الجماعة للسلطات الوطنية. وبرزت أيضاً تحديات أمنية داخلية في كوت ديفوار ونيجيريا. ومع أن الحالة الإنسانية لا تزال عصيبة فقد واصلت اقتصادات غرب أفريقيا مسارها الإيجابي. وعلاوة على ذلك، أحرزت عدة بلدان تقدماً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.



ألف - الاتجاهات السائدة في مجالي السياسة والحكومة

٣ - في بوركينا فاسو، تواصلت عمليات إصلاح الدستور وتعزيز المصالحة الوطنية بوتيرة بطيئة. وفي غضون ذلك، وافت المنية في فرنسا رئيس الجمعية الوطنية ورئيس الحزب الحاكم "حركة الشعب من أجل التقدم"، سالييف ديالو، في ١٩ آب/أغسطس. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، خلفه في رئاسة الجمعية الوطنية، الحسن بالا ساكندي، وهو أيضا عضو في الحزب الحاكم. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق سراح وزير الخارجية السابق، جبريل باسولي، مؤقتا من السجن ووضع قيد الإقامة الجبرية في انتظار محاكمته. وكان مسجوناً منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بسبب مشاركته المزعومة في محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٥. وأدى إطلاق سراحه إلى تجديد الجدل حول مدى قدرة السلطات القضائية على الإسراع في محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم في ظل النظام السياسي السابق.

٤ - وفي كوت ديفوار، أُعلن عن تعديل حكومي في ١٩ تموز/يوليه. وعُيّن وزير الداخلية والأمن، حامد باكايوكو، وزيرا للدفاع، في حين أُسندت حقيبة وزارة الداخلية والأمن التي كان يشغلها إلى عمدة مدينة أبيدجان السابق، صديقي دياكي. وحدثت كذلك تغييرات داخل الحزب الحاكم، "تجمع الجمهوريين"، الذي عقد مؤتمره الثالث في ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر. وخلال المؤتمر، انتُخبت هنريت دياباتيه التي كانت تشغل منصب الأمانة العامة لتجمع الجمهوريين منذ عام ١٩٩٩ رئيسة للحزب بينما عُيّن رئيس الوزراء الحالي، أمادو غون كوليبالي، نائبا أول لها.

٥ - وفي غامبيا، أطلقت إدارة الرئيس أداما بارو عمليات إصلاح في مجالات الأمن والعدالة الانتقالية والمصالحة. ولم يحدث ما تناقلته الشائعات من احتمال قيام أنصار الرئيس السابق يحيى جاميه بمحاولات لزعزعة الاستقرار في البلد من الخارج. وظلّ التوتر السياسي متركزا في منطقة فوني، معقل الرئيس السابق. وللتخفيف من حدة التوتر، نظم المجلس الوطني للتربية المدنية ملتقى للحوار والمصالحة مع سكان المنطقة في حزيران/يونيه. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، عُيّن فاتوماتا تامباجانغ نائبة للرئيس، عقب إقرار تعديل دستوري يرفع الحد الأقصى لسيّ تولي منصب الرئيس أو نائب الرئيس من ٦٥ عاما إلى ٧٥ عاما. وقد أدت اليمين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

٦ - وفي غينيا، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أن الانتخابات المحلية ستُجرى في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٨. وفي غضون ذلك، واصلت المعارضة تنظيم مظاهرات تدعو إلى التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وعُلقت مشاركتها في لجنة المتابعة المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ الاتفاق. وكذلك، نظم مواطنون من الجماعات المشتغلة بالتعددين في منطقة بوكي من البلد مظاهرات احتجاجية لرفع شكاوى بشأن عدم كفاية الخدمات الاجتماعية المقدمة لها. وفي أيلول/سبتمبر، اشتبك المتظاهرون مع قوات الأمن مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة عدة أشخاص.

٧ - وفي ليبيريا، أُجريت انتخابات عامة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وشارك في هذه الانتخابات التي شهدت إقبالا كبيرا من الناخبين وجرت في ظل أجواء سلمية عشرون مرشحا للرئاسة و ١٠٢٦ مرشحا للهيئات التشريعية. ونشر الشركاء الإقليميون والدوليون، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بعثات مراقبة الانتخابات. وفي الانتخابات الرئاسية، حصل جورج وبياه من حزب التحالف من أجل التغيير الديمقراطي على نسبة ٣٨,٤ في المائة من الأصوات، في حين أتى

نائب الرئيس الحالي جوزيف بواكاي من حزب الوحدة في المرتبة الثانية بعد حصوله على نسبة ٢٨,٨ في المائة من الأصوات. وقد أجلت المحكمة العليا الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، التي كان من المقرر إجراؤها في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أن قدم حزب ائتلاف عموم ليبريا وحزب الحرية وحزب الوحدة شكوى ضد الطريقة التي أدارت بها اللجنة الوطنية للانتخابات العملية الانتخابية. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، رفضت المحكمة الشكاوى لعدم كفاية الأدلة وأمرت اللجنة الوطنية للانتخابات بالمضي قدما في تحديد موعد الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. ولقد تقرر حاليا إجراؤها في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر.

٨ - وفي موريتانيا، نُظّم، في ٥ آب/أغسطس، استفتاء دستوري دعا إلى إجرائه الرئيس محمد ولد عبد العزيز. وبموجب هذا الاستفتاء، تمت الموافقة على إلغاء مجلس الشيوخ، وإنشاء مجالس إقليمية، بالإضافة إلى إدخال تغييرات في العلم الوطني والنشيد الوطني وتشكيله المحكمة الدستورية. ورفض العديد من أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني التي دعت خلال الحملة الانتخابية إلى مقاطعة الاستفتاء نتائجها. واحتجت بأن الاستفتاء يمكن أن يمهد الطريق لإجراء مزيد من التغييرات الدستورية يكون الهدف منها توسيع الصلاحيات الرئاسية وإلغاء عدد الولايات المسموح بها لتولي منصب الرئاسة. وقد أنكر الرئيس عبد العزيز هذه الادعاءات مرارا وتكرارا. وفي أعقاب الاستفتاء، اعتقل زعيم المعارضة، محمد ولد غده، الذي كان يعارض بشدة إجراء الاستفتاء، بتهمة الفساد. وجرى أيضا استدعاء عدد من أعضاء مجلس الشيوخ وبعض الصحفيين واستجوابهم.

٩ - وفي النيجر، تواصلت التوترات بين الحزب الحاكم والمعارضة في ظل غياب عملية حوار شاملة للجميع. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أُقرَّ قانون انتخابي جديد أنشئت بموجبه لجنة وطنية مستقلة دائمة للانتخابات.

١٠ - وفي نيجيريا، تجددت الدعاية التحريضية الانفصالية الداعية إلى إقامة دولة مستقلة في بيافرا في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد. وقد كشفت هذه الدعاية عن استمرار الانقسامات الإثنية والدينية التي تسود بصفة خاصة بين الطوائف المسلمة في الشمال وطوائف الإيغبو المسيحية في الجنوب الشرقي. وفي ما اعتُبر خطوة لمواجهة هذه الدعاية التحريضية، أصدر منتدى شباب أريوا، وهو ائتلاف يجمع قادة الشباب في شمال نيجيريا، إنذارا نهائيا إلى جميع أفراد جماعة الإيغبو المقيمين في الشمال يطالبهم بمغادرة المنطقة بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر. وردا على ذلك، قاد الرئيس بالنيابة آنذاك ييمي أوسينباجو مشاورات مع السلطات السياسية والدينية والتقليدية من أجل تعزيز الوحدة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الرئيس محمدو بھاري، في خطاب ألقاه في ٢١ آب/أغسطس، عقب عودته من إجازة مرضية في الخارج، أن وحدة نيجيريا "ليست قابلة للتفاوض". وفي غضون ذلك، واصلت الحكومة حملتها لمكافحة الكسب غير المشروع. وفي هذا الصدد، دفعت تبرئة رئيس مجلس الشيوخ، أبو بكر بوكولا ساراكي، من تم الاحتيا، ناشطي المجتمع المدني إلى التشكيك في استقلال السلطة القضائية.

١١ - وفي السنغال، أُجريت انتخابات تشريعية في ٣٠ تموز/يوليه. وفاز الائتلاف الحاكم "الاتحاد من أجل أمل مشترك" (Benno Bokk Yakaar) بـ ١٢٥ مقعدا من بين مقاعد الجمعية الوطنية البالغ مجموعها ١٦٥ مقعدا. وجاء التحالف الذي يقوده الرئيس السابق، عبد الله واد، في المرتبة الثانية. ولا يزال عمدة مدينة داكار، خليفة سال، محتجزا منذ آذار/مارس بتهمة سوء إدارة الأموال العامة، على الرغم من انتخابه عضوا في البرلمان.

١٢ - وفي سيراليون، تواصلت الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية المقررة في ٧ آذار/مارس ٢٠١٨. ووقعت، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، حوادث عنيفة شارك فيها مناصرو الأحزاب. وفي الوقت نفسه، لم يُنظَّم الاستفتاء الدستوري الذي كان من المقرر إجراؤه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٣ - وفي توغو، أطلق حزب المعارضة، الحزب الوطني لعموم أفريقيا، موجة من الاحتجاجات في ١٩ آب/أغسطس في لومي وسوكودي وكارا. وألح المتظاهرون على ما يطالبون به منذ أمد طويل من العودة إلى دستور عام ١٩٩٢، والعمل بنظام انتخابي يتألف من جولتين في الانتخابات الرئاسية، والتنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الشامل الذي وقعته الحكومة والمعارضة وسائر الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في عام ٢٠٠٦. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أقرّت الجمعية الوطنية مشروع قانون لتعديل الدستور ينصُّ على إعادة العمل بتحديد عدد الولايات المسموح بها لتولي منصب الرئاسة والعمل بطريقة إجراء جولتي تصويت في الانتخابات الرئاسية. وقاطعت المعارضة التصويت على مشروع القانون لأنه لم يتضمن حكماً مشابهاً للحكم الوارد في دستور عام ١٩٩٢ الذي كان ينص على أنه "لا يمكن بأي حال من الأحوال" أن يتولى شخص ما الرئاسة لأكثر من ولايتين. ونتيجة لذلك، لم يحصل التصويت في البرلمان على أغلبية الأربعة أخماس اللازمة لتعديل الدستور، وأُجِّل مشروع القانون الذي تقرّر التصويت عليه من خلال استفتاء لم يُنظَّم بعد. وقد أخذ القادة الإقليميون منذ ذلك الحين زمام المبادرة في الجهود الرامية إلى مساعدة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في حل الأزمة بالوسائل السلمية.

باء - الاتجاهات الأمنية

١٤ - لا تزال الحالة الأمنية في غرب أفريقيا تتسم بالهجمات الإرهابية غير المتناظرة ضد قوات الأمن والمدنيين. ولقد واجه بعض البلدان في المنطقة عدداً من التحديات الأمنية الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال القرصنة البحرية والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية تؤثر على الحالة الأمنية.

١٥ - ففي بوركينا فاسو، أسفر هجوم إرهابي وقع في واغادوغو في ١٣ آب/أغسطس، عن مصرع ١٨ شخصاً. وشهدت محافظة سوم الشمالية هجمات متكررة على أهداف عسكرية ومدنية، مما أدى، في جملة أمور، إلى إغلاق العديد من المدارس في المنطقة. وفي غضون ذلك، امتدّت أنشطة المقاتلين، بما فيها تلك التي تنفّذها حركة أنصار الإسلام المحلية، تدريجياً إلى الجزء الشمالي الغربي من البلد.

١٦ - وفي كوت ديفوار، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بالاشتباكات المتصلة بالأراضي في حزام الكاكاو، والهجمات على مرافق أمنية، وموجة من حوادث الهروب من السجون، واستمرار الاحتجاجات من قبل العناصر السابقة في "القوات الجديدة" التي تم تسريحها في أعقاب أزمة ما بعد الانتخابات. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أعلن وزير الداخلية والأمن عن اعتقال ٣٥ شخصاً على إثر تحقيقات أُجريت في الهجمات التي تعرّضت لها منشآت أمنية. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أُلقي القبض على رئيس المراسم التابع لرئيس الجمعية الوطنية، سليمان كاماراتيه كوني، عقب تحقيق في محباً للأسلحة اكتُشف في بواكيه في أيار/مايو.

١٧ - وفي مالي، اتسمت الحالة الأمنية بالهجمات غير المتناظرة ضد قوات الأمن والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالإضافة إلى القتال بين الأطراف الموقعة على اتفاق السلام. ونتيجة لذلك،

واجهت إعادة التوفير المتوقعة لخدمات الدولة صعوبات، في حين لجأت بعض المجتمعات المحلية إلى تأييد الجماعات المسلحة طلباً للحماية.

١٨ - وفي النيجر، أسفرت عدة هجمات في منطقة تيلابيري عن مقتل عدد من أفراد الأمن، بمن فيهم أفراد دورية مختلطة من القوات الخاصة التابعة للنيجر والولايات المتحدة الأمريكية قُتلوا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. بيد أن عدد حوادث العنف انخفض بدرجة كبيرة في منطقة ديفا الواقعة على الحدود مع شمال شرقي نيجيريا.

١٩ - ولا تزال نيجيريا تواجه تحديات أمنية متعددة. وقد اشتبكت قوات الأمن مع أعضاء الحركة الانفصالية المعروفة باسم "مجموعة شعب بيفرا الأصلي" في ولاية أيبا في أيلول/سبتمبر. وإضافةً إلى ذلك، وقعت مواجهات عنيفة بين المزارعين والرعاة في منطقة الحزام الأوسط وفي مناطق أخرى، مما أدى إلى احتدام التوترات بين الجماعات المحلية. ولقي نحو ١٠٠ شخص حتفهم في حادثين وقعا في تموز/يوليه في ولايتي كادونا وبينيو. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل ٢٩ شخصا بينما كانوا يحتفون في مدرسة بولاية بلاتو. وظلَّ مستوى العنف المسلح في منطقة الدلتا منخفضاً نظراً إلى برنامج العفو الذي أعيد إصداره، وعمليات النشر الجديدة للقوات في ست ولايات من ولايات دلتا، بالإضافة إلى مبادرات السلام التي تقدم بها القادة المحليون والإقليميون والوطنيون.

٢٠ - ووفقاً لما ذكره المكتب البحري الدولي، شهد عدد حوادث القرصنة البحرية في خليج غينيا انخفاضاً طفيفاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر، سجَّل المكتب البحري الدولي ٣١ هجوماً فعلياً ومحاولة هجوم على سفن في منطقة خليج غينيا الكبرى، مقارنة مع ٤٦ حادثاً خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٦، ويمثل ذلك ربع الحوادث من هذا القبيل التي أبلغ عنها هذا المكتب في جميع أنحاء العالم. وقد وقع معظم هذه الحوادث في المياه النيجيرية.

٢١ - وظلَّ الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية يمثلان مصدراً لعدم الاستقرار. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تم الإبلاغ عن العديد من عمليات ضبط المخدرات، بما في ذلك عدد من شحنات الكوكايين التي صودرت بين مالي والنيجر في أيلول/سبتمبر. وفي موريتانيا، اعتقلت قوات الأمن، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، مهربيين كانت في حوزتهم مخدرات وأسلحة ومعدات اتصالات. وفي نيجيريا، أبلغت السلطات عن ضبط عدة حمولات حاويات من الأسلحة المهيّبة إلى البلد.

جماعة بوكو حرام

٢٢ - على الرغم من الجهود الوطنية والدولية المبذولة، زادت هجمات جماعة بوكو حرام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما في نيجيريا. فمن أصل ١٥٦ هجوماً يشتبه في أن جماعة بوكو حرام شنتها في تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، وقع ١٠٠ هجوم في نيجيريا وخمسة في النيجر. وبوجه عام، سُجِّل مقتل ٢٩٥ شخصا بين شهري حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر في البلدين، بزيادة عن الأرقام المسجلة في الأشهر الستة الأولى من العام. وفي نيجيريا، واصلت جماعة بوكو حرام شنَّ الغارات والقيام بعمليات التوغل، مستخدمةً في كثير من الأحيان انتحاريين كانوا غالباً من النساء والفتيات وأجهزة متفجرة مرتجلة استهدفت أماكن مزدحمة. واستهدفت قوات الأمن أيضاً، كما يتضح من الغارة التي نفذت ضد قاعدة عسكرية في بلدة مارتي بولاية بورنو في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، والهجوم الذي شُنَّ على قافلة عسكرية قرب دامبوا بولاية بورنو في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وسُجِّل أيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير

١١ حالة اختطاف قامت بها جماعة بوكو حرام. وأفيد أن ١٩ قاصرا، بمن فيهم ١٣ فتاة، هم من بين الأشخاص البالغ عددهم نحو ٣٢ شخصا الذين اختطفوا. وفي الوقت نفسه، استسلمت أعداد كبيرة من مقاتلي بوكو حرام للسلطات الوطنية.

٢٣ - ولقد خلف انسحاب القوات التشادية من فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات في النيجر، الذي اكتمل في أيلول/سبتمبر، أثرا على جهود القوة في مجال الاستجابة. وبالإضافة إلى ذلك، قوّضت الادعاءات بانتهاك أفراد الأمن لحقوق الإنسان التعاون مع المجتمعات المتضررة وجمع المعلومات الاستخبارية.

٢٤ - وقام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بزيارة إلى منطقة حوض بحيرة تشاد في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه. واعتمد في وقت لاحق قرارا، في ٢٨ أيلول/سبتمبر، أعرب فيه عن قلقه إزاء التحديات التي تواجهها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بالموارد، وأكد مجددا الحاجة إلى اتباع نهج شامل في الجهود المبذولة لمكافحة جماعة بوكو حرام، ودعا إلى عقد مؤتمر قمة مخصص للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية وضع استراتيجية لتعزيز السلام والأمن والتنمية في منطقة حوض بحيرة تشاد.

٢٥ - وفي الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد مؤتمرا إقليميا لتحقيق الاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد في انجمننا بشأن دعم وضع إطار لاستراتيجية تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام. وأوصى المشاركون في المؤتمر بإنشاء فرقة عمل لوضع استراتيجية شاملة لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام.

القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

٢٦ - عقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧) بشأن نشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، قام وفد من مجلس الأمن بزيارة بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا، في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي وقت لاحق، عقد المجلس اجتماعا وزاريا بشأن القوة المشتركة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قدّم في إحاطة عن حالة تشغيلها. وأكدت من جديد ضرورة أن تكون لدى القوة آليات سليمة لحماية المدنيين. وأعدت أيضا تأكيد ضرورة اتباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للحالة في منطقة الساحل.

٢٧ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) الذي يحدد فيه طرائق دعم الأمم المتحدة إلى القوة المشتركة. ولقد طُلب إلى إبرام اتفاق تقني بين الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتقديم الدعم التشغيلي واللوجستي إلى القوة المشتركة عن طريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٢٨ - وفي ١٣ تموز/يوليه، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والاتحاد الأوروبي إطلاق مبادرة التحالف من أجل الساحل التي تهدف إلى ضمان الأمن والاستقرار على المدى القصير والتنمية على المدى الطويل في المنطقة. وتشمل المبادرة دولا أعضاء أخرى في الاتحاد الأوروبي، ومجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والغرض منها

الإسراع في تقديم المساعدة، بما في ذلك تعبئة الموارد للقوة المشتركة. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، عقد الرئيس الفرنسي اجتماعا رفيع المستوى مع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشركائها في باريس لحشد الدعم من أجل القوة.

جيم - الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية

٢٩ - واصلت اقتصادات غرب أفريقيا المضي في مسارها الإيجابي. وتوقع مصرف التنمية الأفريقي أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي ٢,٥ في المائة عام ٢٠١٧ و ٤ في المائة عام ٢٠١٨ في غرب أفريقيا، ويرجع ذلك أساسا إلى التحسينات التي طرأت على إنتاج النفط في نيجيريا وارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية. ووفقا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن تتوسع اقتصادات السنغال وكوت ديفوار في عام ٢٠١٧ بنسبة ٦,٨ في المائة و ٧,٦ في المائة على التوالي، وهو ما يعزى في الغالب إلى الزراعة والاستثمارات في القطاعين الخاص والعام. وتُسجَل غانا أيضا أفضل أداء لها خلال ثلاث سنوات، في حين أن الانتعاش يشهد وتيرة أبطأ في ليبيريا وموريتانيا، بنسبة ٢,٦ و ٣,٨ في المائة على التوالي.

دال - الاتجاهات في مجال العمل الإنساني

٣٠ - ما زال السكان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل تحت وطأة انعدام الأمن الغذائي المنتشر على نطاق واسع والتشريد القسري وتغير المناخ والضعف المزمن وقابلية الإصابة بالأوبئة. ولقد سُجِّلَت أكثر من ٣٠٠ ٥ حالة إصابة بالكوليرا في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا ونحو ٢٠٣٥ إصابة بالتهاب الكبد من الفئة (هـ) في منطقة ديفا بالنيجر. وفي جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، لا يزال نحو ٣٠ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي و ٤,٧ ملايين طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد. ولقد زاد عدد الأشخاص الذين صُتقوا على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد بمقدار ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في حوض بحيرة تشاد منذ بداية العام، ويرجع ذلك أساسا إلى أزمة بوكو حرام. وفي مالي، زاد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الغذائية الفورية بمقدار ٣٥٠ ٠٠٠ شخص بين شهري آذار/مارس وآب/أغسطس. وفي شمال شرق نيجيريا، أسهمت المساعدة الغوثية الدولية والحكومية المتزايدة في تفادي خطر المجاعة. ومن المتوقع أن يتحسن الأمن الغذائي تحسنا طفيفا في الأشهر المقبلة، ويرجع ذلك جزئيا إلى زيادة الإنتاج الزراعي وانخفاض أسعار المواد الغذائية.

٣١ - وزاد عدد الأشخاص الذين يعانون من عواقب التشرد القسري جراء النزاع وانعدام الأمن من ٤,٩ ملايين شخص في بداية العام إلى ٥,٢ ملايين شخص. ولا يزال أكثر من ٢,٤ مليون شخص مشردين في منطقة حوض بحيرة تشاد نظرا إلى أنشطة بوكو حرام، بما في ذلك نحو ١,٧ مليون مشرد داخليا في نيجيريا. ويوجد أكثر من ٤٠٠ ٢٠٨ من اللاجئين النيجيريين المشردين في تشاد والكاميرون والنيجر المجاورة، التي تستضيف أيضا أعدادا كبيرة من المشردين داخليا. وأسفر انعدام الأمن في منطقة ديفا في النيجر عن انتقال عدة آلاف من الأشخاص إلى تشاد عبر الحدود. وفي مالي، أدى استمرار العنف في مناطق سيغو وكيدال وموبتي وتمبكتو وميناكا إلى زيادة طفيفة في عدد المشردين داخليا (من ٥٢ ٠٠٠ في أيار/مايو إلى ٥٨ ٦٠٠ في أيلول/سبتمبر). وما زال نحو ٣٨٦ ١٤٢ لاجئا من مالي منتشرين في بوركينافاسو وموريتانيا والنيجر، في حين أدى تزايد انعدام الأمن في المناطق الحدودية في بوركينافاسو والنيجر إلى خفض القدرة على استيعاب اللاجئين الوافدين من مالي. وتسبب انعدام الأمن في شمال مالي وشمال شرق نيجيريا بالحد من إمكانية وصول المساعدات الإنسانية وأدى إلى وقف عمليات

إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى هذه المناطق. وعلاوة على ذلك، في توغو، أفادت تقارير بأن ما يقرب من ٥٠٠ شخص من مانغو بمنطقة سافان عبروا إلى قريتي شيريبوني وزابوغو الواقعتين في المنطقة الشمالية لغانا، وذلك عقب عمليات المداخلة والاعتقالات التي قيل إن قوات الأمن الوطني قامت بها في أعقاب مظاهرات المعارضة.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت حالات الفيضانات الشديدة إلى خسائر في الأرواح وتدمير للهيكل الأساسية وتشريد للسكان في عدة بلدان في المنطقة. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بلغ عدد المتضررين حتى منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر نحو ١١ ٠٠٠ في مالي و ١١ ٨٠٠ في غانا و ٣٠ ٠٠٠ في بوركينا فاسو و ١٠٠ ٠٠٠ في نيجيريا و ٢٠٠ ٠٠٠ في النيجر. وفي سيراليون، أدى حدوث انهيار أرضي وفيضانات إلى مقتل أكثر من ٦٠٠ شخص وتشريد أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص.

٣٣ - واستفاد أكثر من خمسة ملايين شخص من جهود الاستجابة الإنسانية لأزمة حوض بحيرة تشاد، التي تواصل توسيع نطاقها في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، يُرجَّح أن تظلّ الاحتياجات قائمة بشدة في عام ٢٠١٨ وما بعده، وستبرز الحاجة إلى بذل جهود مستمرة في مجال المعونة والإنعاش. وبحلول أيلول/سبتمبر، لم يرد سوى ٥٤ في المائة من المبلغ المطلوب لتلبية الاحتياجات الإنسانية في حوض بحيرة تشاد لعام ٢٠١٧ والبالغ ١,٥ بليون دولار. ولا تزال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تسعى إلى الحصول على ٦٦١ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا حتى نهاية العام.

هاء - الاتجاهات السائدة في مجال حقوق الإنسان

٣٤ - أحرز بعض التقدم في تعزيز الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية لحماية المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعزيزها في بعض بلدان المنطقة. وفي أيلول/سبتمبر، وقّع رئيس غامبيا البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وعلاوة على ذلك، بدأت لجنة تقنية تُعنى بإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة والتعويضات مشاورات على نطاق البلد. كما بدأت لجنة التحقيق المنشأة لتتبع الأصول التي يحتفظ بها الرئيس السابق يحيى جاميه أعمالها. وفي الوقت نفسه، أعلنت مجموعات المجتمع المدني الوطنية والدولية في تشرين الأول/أكتوبر إطلاق حملة دولية تسعى إلى تحقيق العدالة لضحايا النظام السابق.

٣٥ - وفي نيجيريا، اتخذت الحكومة خطوات محددة لضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام عن طريق بدء محاكمة الجناة المزعومين. وأفادت الحكومة بأن ٤٥ من المتهمين البالغ عددهم نحو ١ ٧٠٠ قد صدرت بحقهم أحكام، في حين صدرت أوامر بإخضاع ٤٦٨ منهم إلى برامج القضاء على نزعة التطرف. وعلاوة على ذلك، قامت نيجيريا، ردا على التقارير التي تدعي حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات إعدام بغير محاكمة وأعمال تعذيب نفذتها قوات الأمن، بإنشاء لجنة قضائية لاستعراض امتثال قواتها المسلحة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مجال مكافحة التطرف.

٣٦ - وفي بوركينا فاسو، أصدر الرئيس روك مارك كريستيان كابوري في ٢٧ تموز/يوليه قانونا يقضي بوضع تدابير لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت محاكمة المتهمين الذين زعم قيامهم بالانقلاب الفاشل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٣٧ - وفي كوت ديفوار، أدى التصور السائد بأنه يمكن الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات في عام ٢٠١٠ و عام ٢٠١١، فضلا عن الاشتباكات القبلية المرتبطة بإمكانية الاستفادة من الأراضي، إلى تقويض التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية. وفي غينيا، رحّبت منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني بإعلان وزير العدل في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عن اختتام التحقيقات في مذبحه الملعب التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. غير أن الوزير ذكر أن بدء المحاكمة في مذبحه الملعب قد يتأخر نظرا إلى نقص التمويل.

٣٨ - وفي توغو، لقي ما لا يقل عن ١٤ شخصا حتفهم خلال اشتباكات مع قوات الأمن. وأدت المواجهات التي وقعت بين المدنيين والأجهزة الأمنية أيضا إلى سقوط ضحايا في غينيا حيث لقي ما لا يقل عن أربعة مدنيين مصرعهم وأصيب ٧٧ آخرون، بمن فيهم عناصر من قوات الأمن. وفي نيجيريا، أدانت منظمات حقوق الإنسان ما زُعم عن قيام القوات العسكرية باعتقالات تعسفية وتعذيب للأشخاص المنتسبين إلى حركة مجموعة شعب بيفرا الأصلي الذين شاركوا في مظاهرات احتجاجية انفصالية.

٣٩ - وأثارت التقارير الإعلامية الأخيرة عن الاتجار بالأشخاص في ليبيا المرتبط بالهجرة غير المشروعة، بما في ذلك الهجرة الوافدة من منطقة غرب أفريقيا والساحل، غضبا دوليا. وفي بياني المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قمتُ ببحثٍ المجتمع الدولي على الاتحاد في مكافحة هذه الآفة. كما ناقشتُ هذه المسألة مع الشركاء الدوليين على هامش مؤتمر القمة الخامس للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الذي عقد في أيدجان يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي مؤتمر القمة، اعتمدت المنظمتان بيانا مشتركا بشأن أوضاع المهاجرين في ليبيا، أدانتا فيه المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين واللجوءين الأفارقة على يد العصابات الإجرامية. واتفق الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أيضا على إنشاء قوة مشتركة بهدف إنقاذ حياة المهاجرين واللجوءين وحمايتهم على طول الطرق، ولا سيما داخل ليبيا.

واو - الاتجاهات السائدة في مجال المسائل الجنسانية

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد النساء في المناصب الحكومية العليا في سيراليون وغينيا والنيجر. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، في النيجر، دعت السيدات الأول في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى وضع حد لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في المنطقة دون الإقليمية. ووضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع شركائها، خطة عمل إقليمية لإدماج البعد الجنساني والمتعلق الشباب في الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم ذات الصلة. وفي نيجيريا، عُقد مؤتمر وطني في أيلول/سبتمبر لتوليد الزخم من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية للبلد بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والشباب والسلام والأمن.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

ألف - المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي اضطلع بها ممثلي الخاص

٤١ - واصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دعمه للجهود الرامية إلى استدامة السلام في المنطقة، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، عن طريق تعزيز ودعم الحوار السياسي الوطني الشامل للجميع، والإصلاحات الدستورية والديمقراطية، والعمليات الانتخابية الشفافة والسلمية.

٤٢ - وأجرى ممثلي الخاص مشاورات مكثفة مع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني، وكذلك مع المؤسسات والقيادات على الصعيد الإقليمي، دعما لتسوية سلمية للأزمة السياسية في توغو. وفي الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر، توجه في بعثة إلى لومي اجتمع خلالها مع الرئيس فور إيسوزيمنا غناسينغي، والمسؤولين الحكوميين، وقادة المعارضة، وممثلي المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وممثلي المجتمع الدولي. ودعا إلى ضبط النفس وحث الأطراف السياسية المعنية على تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية. وعلاوة على ذلك، تعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن إصدار بيانين مشتركين تُشجّع فيهما الأطراف على الانخراط في عملية الحوار. وأجرى أيضا مشاورات مع رئيس غانا، نانا أكوفو - أدو، وفريق الوساطة الغاني في إطار التحضير للمحادثات التمهيدية لعملية الحوار التوغولي التي بدأت في لومي في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٣ - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الجهود الرامية إلى المساعدة على استدامة السلام في بوركينا فاسو وغامبيا. وفي أعقاب اجتماع عقد مع رئيس بوركينا فاسو في ٣ أيار/مايو، أوفد ممثلي الخاص فريق دعم إلى واغادوغو، في تموز/يوليه وآب/أغسطس، لتعزيز التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وعاد إلى واغادوغو في ٣١ آب/أغسطس لمناقشة دعم الأمم المتحدة لتنظيم منتدى الأمن الوطني الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر وحضره ممثلي الخاص والمنسقة المقيمة للأمم المتحدة في بوركينا فاسو. وفي إطار مبادرة استدامة السلام، أوفدت الأمم المتحدة كبار خبراء في مجال سيادة القانون من أجل تقديم المساعدة التقنية إلى المجلس الأعلى للمصالحة والوحدة الوطنية، فضلا عن إسداء المشورة إلى السلطات الوطنية بشأن إصلاحات قطاعي العدالة والأمن. ويسّرت الأمم المتحدة أيضا عقد مشاورات بين المجلس الأعلى والجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني. ولقد عُقد أول اجتماع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في واغادوغو، بدعم من إدارة الشؤون السياسية وفريق الأمم المتحدة القطري. وكان من بين المشاركين ممثلون عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والضحايا ومراكز الفكر وأفراد من قوات الدفاع والأمن.

٤٤ - وفي غامبيا، في ١٢ أيلول/سبتمبر، على هامش إطلاق عملية إصلاح قطاع الأمن، ناقش ممثلي الخاص مع الرئيس الدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة إلى البلد. وأعقبت الزيارة التي قام بها إيفاد بعثة لفريق تقني تابع لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، توجهت إلى بانجول، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، وركزت على تنسيق مبادرات استدامة السلام مع فريق الأمم المتحدة القطري. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد الدعم الذي قدّمه كبير مستشاري الاتصالات الموفد من إدارة الشؤون السياسية على تعزيز اتصالات الحكومة بالجماهير في وقت يشهد فيه البلد زيادة في توقعات المكاسب الديمقراطية وتحقيق مزيد من الشفافية.

٤٥ - والتقى ممثلي الخاص برئيس النيجر محمدو إيسوفو في ٢٩ آب/أغسطس، ودعا إلى إجراء حوار سياسي شامل مع المعارضة. وفي إطار متابعة هذه الزيارة، أوفد ممثلي الخاص فريقا متعدد الاختصاصات إلى النيجر في الفترة من ٢ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي غينيا، واصل العمل مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين على الدعوة إلى تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وعقد مشاورات غير رسمية مع عدد من مسؤولي الحكومة الغينية والشركاء الدوليين في البلد على هامش حلقة عمل بشأن الدروس المستفادة من انتخابات ٢٠١٥/٢٠١٦ في غرب أفريقيا، عقدت في كوناكري يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧.

٤٦ - وأوفد ممثلي الخاص بعثتين تابعتين لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى موريتانيا للعمل بشأن العملية الدستورية مع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني. وواصل المشاورات مع الرئيس في عدة مناسبات منها على هامش الجمعية العامة.

٤٧ - وعقب إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في حزيران/يونيه، زار ممثلي الخاص كوت ديفوار في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تموز/يوليه لإجراء مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني والدولي. وأوفد أيضا بعثة متكاملة من المكتب في تشرين الأول/أكتوبر لتقديم الدعم إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة.

٤٨ - وقام ممثلي الخاص بزيارة إلى فريتاون لإبداء التضامن في أعقاب كارثة الانهيار الوحلي في ١٤ آب/أغسطس. وتحسبا للانتخابات المقرر عقدها في سيراليون في آذار/مارس ٢٠١٨، توجه في بعثة أخرى إلى البلد، في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مارسيل دي سوزا، ومفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية، ميناتا ساماتي سيسوما.

٤٩ - وتوجه ممثلي الخاص في بعثة إلى ليبيريا، في الفترة من ٨ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، لعقد مشاورات مع ممثلي الخاص لليبيريا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بشأن الترتيبات الانتقالية بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة. وتجاوز أيضا مع المرشحين للرئاسة وبعثات مراقبة الانتخابات وناقش المسائل دون الإقليمية مع الرئيسة إلين جونسون - سيرليف. وقد جاءت هذه البعثة بعد بعثة تقنية متعددة الاختصاصات تابعة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حددت مجالات التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في ليبيريا. وشاركت البعثة التقنية أيضا في حلقة عمل للجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني، اشترك في تنظيمها كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وكان عنوانها "الشراكة من أجل انتخابات سلمية في ليبيريا".

٥٠ - وتوجه ممثلي الخاص، بصفته ممثلي الرفيع المستوى لنيجيريا، في بعثة إلى البلد في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وواصل المشاورات مع الرئيس وحكام الولايات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية على الصعيد الوطني من أجل تشجيع إنشاء هيكل وطني توافقي للسلام. وشدد أيضا على أهمية وحدة نيجيريا ودعا إلى التحضير في التوقيت المناسب للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في شباط/فبراير ٢٠١٩. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في أبوجا، أطلق، بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، دراسة بشأن الوعي والأمن وسبل العيش المستدامة في غرب أفريقيا.

باء - لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٥١ - لا يزال انعدام الأمن في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام يعرقل أنشطة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة. وأتاح الدعم الذي تقدّمه اللجنة تسوية سريعة للتوترات في منطقة باكاسي. إلا أن زيادة التحريض في المناطق الناطقة بالإنكليزية في الكاميرون لا تزال مسألة تثير القلق، كما ورد في رسالتي الموجهة إلى مجلس الأمن عن التقدم الذي أحرزته اللجنة (S/2017/78).

٥٢ - وفي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر، ترأس ممثلي الخاص، الذي يشغل أيضا منصب رئيس اللجنة، اجتماعا عقد في أبوجا بين الوفدين الكاميروني والنيجيري اللذين اتفقا على جدول أعمال لتسوية الشواغل الأمنية وجوانب الخلاف المتبقية. وقد سبقت الاجتماع مداولات عقدت في جنيف، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ آب/أغسطس، للجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود واعتمد الطرفان التقرير الصادر عنها. وعموما، أكد الطرفان من جديد التزامهما بتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ والترسيم الكامل للحدود البرية والبحرية المشتركة بين البلدين. وفي الوقت نفسه، أنجزت المشترقيات والأنشطة ذات الصلة اللازمة لاستئناف تشييد الأعمدة ونصبها في كانون الأول/ديسمبر.

جيم - تعزيز القدرات دون الإقليمية على مواجهة ما يتهدّد السلام والأمن من أخطار عابرة للحدود ومتداخلة

تعزيز القدرات دون الإقليمية

٥٣ - قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الدعم لتنظيم حلقة عمل أفريقية حول أفضل الممارسات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عقدت في أبوجا في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر. وخلال حلقة العمل، اتفقت المنظمتان على توقيع مذكرة تفاهم لتوسيع نطاق التعاون بينهما وإضفاء الطابع المؤسسي على هذا التعاون، بطرق منها عقد الاجتماعات والتخطيط المشترك على الصعيد الإقليمي. وشارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في معتكف مشترك بين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن نظم الإنذار المبكر، نُظّم في داكار في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وشارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أيضا في حلقة عمل عقدت في داكار في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بشأن تنقيح مؤشرات نظام الإنذار المبكر الخاص بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على خلفية ظهور تحديات في مجالي السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

إصلاح قطاع الأمن

٥٤ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدعم تفعيل إطارها المتعلق بإصلاح قطاع الأمن والحوكمة. وفي أيار/مايو، نظمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بعثة مشتركة إلى غامبيا لإصلاح قطاع الأمن. وفي أعقاب هذه البعثة، أنشئ مكتب للأمن الوطني وعيّن

مستشار للأمن الوطني. وفي الوقت نفسه، استبدل كبار أعضاء القيادة العسكرية، وجرى احتجاز عدة جنود أو تسريحهم بادعاء أنهم حاولوا زعزعة الاستقرار في البلد. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، حضر ممثلي الخاص مراسم الإطلاق الرسمي لعملية إصلاح قطاع الأمن التي يشرف عليها الرئيس.

٥٥ - وفي بوركينا فاسو، قدّم كبير المستشارين لشؤون إصلاح قطاع الأمن الذي أوفدته الأمم المتحدة الدعم لإجراء تقييم احتياجات قطاع الأمن، وعزّز أوجه التآزر بين قوات الدفاع وقوات الأمن، ودعا إلى تبسيط إجراءات بسط سيادة القانون والحكم الديمقراطي. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، شارك ممثلي الخاص في افتتاح منتدى الأمن الوطني الذي نُظّم على مدى ثلاثة أيام بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفريق الأمم المتحدة القطري، وُحدّدت خلاله العناصر الرئيسية لسياسة وطنية جديدة في مجال الأمن. وسبقت المنتدى مشاورات إقليمية وإيفاد فريق متعدد الاختصاصات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام لكفالة عملية شاملة وقائمة على أساس المشاركة.

٥٦ - وفي غينيا، تمت مواءمة مشروع دعم قطاع الأمن الذي تنفذه الأمم المتحدة مع المبادرات التي تنفذ في قطاعي الشرطة والعدالة.

جماعة بوكو حرام

٥٧ - واصل ممثلي الخاص دعم الاستجابة في المجالات الدبلوماسية والأمنية والإنسانية إزاء أعمال العنف التي ترتكبها جماعة بوكو حرام. ولقد شجّع، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مبادرة مشتركة بين المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد على ملاحقة الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام قضائياً وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وقد بدأت الأنشطة المقررة في إطار المبادرة في نيجيريا، في حين بدأت الأعمال التحضيرية في بلدان أخرى في حوض بحيرة تشاد. وبدعم من الاتحاد الأوروبي، قدمت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة أيضاً إلى السلطات النيجيرية لتعزيز التدابير المتخذة في إطار العدالة الجنائية للتصدي للإرهاب، بطرق منها التنسيق والتعاون بين الوكالات في التحقيقات والملاحقات القضائية. وفي إطار جهود التنسيق العام التي يضطلع بها المكتب النيجيري لمستشار الأمن الوطني، نظمت المديرية التنفيذية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة بعثة تخطيط مشتركة إلى مايدوغوري، نيجيريا في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر.

٥٨ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقد ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وممثلي الخاص لوسط أفريقيا اجتماعاً مشتركاً لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في داكار لمناقشة سبل تعزيز التنسيق وتقديم الدعم إلى الشركاء الإقليميين. وتركزت المناقشات على الدعم المشترك للجنة حوض بحيرة تشاد والجهود المبذولة لمكافحة جماعة بوكو حرام، فضلاً عن مجالات التعاون الأخرى، ومن بينها الأمن البحري. وشدّد ممثلي الخاص، في إطار جولته إلى نيجيريا في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، على ضرورة أن يقدّم الشركاء الإقليميون والدوليون المساعدة إلى نيجيريا في مكافحة جماعة بوكو حرام.

استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو

٥٩ - في ١١ و ١٢ تموز/يوليه، اجتمع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع أمانة اتحاد نهر مانو في فريتاون لمناقشة سبل تعزيز التعاون. واتفقا على تكثيف التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قبل التخفيض التدريجي للبعثة. وفي ٢٤ آب/أغسطس، التقى ممثلي الخاص مع الأمانة العامة لاتحاد نهر مانو في فريتاون لمناقشة الخطوات اللازمة لإضفاء طابع رسمي على إطار التعاون المشترك.

القرصنة في خليج غينيا

٦٠ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تفعيل مركز التنسيق الأقليمي في ياوندي. وفي اجتماع عقد في ياوندي يومي ١٦ و ١٧ آب/أغسطس، أسهم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تقييم تنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. وفي أيلول/سبتمبر، أجرى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مشاورات مع قيادة المركز خلال اجتماع لرؤساء أركان القوات البحرية في وسط وغرب أفريقيا عُقد في داكار. وواصل ممثلي الخاص أيضا الدعوة إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات، وحثَّ الدول الأعضاء على إيفاد موظفين دائمين إلى المركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا ومقره في أبيدجان. وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، في إطار ”مشاورات أفريقيا والصين والولايات المتحدة من أجل السلام“ التي يقوم مركز كارتر بتيسيرها، توجّه ممثلي الخاص على رأس وفد يضمّ مدير مركز التنسيق الأقليمي والأمين العام للجنة حوض بحيرة تشاد إلى بيجين لتعزيز التعاون مع النظراء الصينيين.

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٦١ - ترأس ممثلي الخاص اجتماعا للجنة السياسات لمبادرة سواحل غرب أفريقيا عقد في أبيدجان في ٥ كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الاجتماع، ناقش وزراء الأمن والعدل في كوت ديفوار وغينيا - بيساو وليبيريا وسيراليون سبل تعزيز العمليات والاستدامة المالية لوحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ضمن إطار تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل اتصالات وثيقة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن تنفيذ عدة مشاريع جارية، تشمل وضع مناهج دراسية في مجال الجريمة المنظمة والجهود في مجال مكافحة الفساد لكليات تدريب الشرطة والدرك والقضاة؛ وإنشاء فرق عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات في بوركينا فاسو وغينيا - بيساو ونيجيريا؛ وتقديم الدعم إلى المحاكم في البلدان الناطقة بالفرنسية لإطلاق الشبكة العالمية لنزاهة القضاء في عام ٢٠١٨.

دال - تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ودعم القوة المشتركة التابعة للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل

٦٢ - واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدفع قدما بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال اتباع نهج يشمل كامل المنظومة. وأحرز تقدم بشأن توزيع العمل بمزيد من الفعالية، والحد من أوجه الازدواجية، والتعاون بين الميدان والمقر.

٦٣ - وفي ٧ تموز/يوليه، عقد الفريق العامل التابع للجنة التنفيذية المعني بمنطقة الساحل الذي ترأسه نائبة الأمين العام اجتماعه الافتتاحي. وفي ١١ آب/أغسطس، وافق الفريق العامل على خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية، ووضع تقسيما واضحا للأدوار والمسؤوليات بين كيانات الأمم المتحدة، واتفق على جدول زمني للعمل وشدد على ضرورة تعزيز التعاون مع جميع الشركاء الإقليميين. وأجرى أيضا مسحا للأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون في منطقة الساحل، أظهر أن ٣٠ في المائة فقط من الموارد المقررة متاحة لتنفيذ الاستراتيجية، وسلط الضوء على التحديات المرتبطة بمحدودية القدرة الاستيعابية للبلدان المستهدفة والصعوبات في مجال التنسيق بين الشركاء. وأوصى بجملة أمور منها ضرورة تحسين التنسيق، وتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز ثقة الناس بالدولة، وتوطيد دعائم الحوكمة وحقوق الإنسان.

٦٤ - وعُقد اجتماع للجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ترأسه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وحضرته نائبة الأمين العام في داكار في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وضمَّ كيانات الأمم المتحدة. وأكد المشاركون مجددا ضرورة كفالة أن تتواءم التدخلات المدرجة في إطار الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة وأن تكمّل أولويات المنطقة.

٦٥ - وقامت نائبة الأمين العام بتوثيق التنسيق والتعاون مع ألمانيا وفرنسا في إطار التحالف من أجل الساحل الذي يعترف بالاستراتيجية بوصفها إطارا عاما للاستجابة الدولية للمسائل التي تؤثر في منطقة الساحل. وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقديم الدعم إلى منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل الذي ترأسه تشاد. وفي هذا الصدد، قام بتيسير المناقشات بين رئيس تشاد والكيانات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة لضمان اتساق الأفرقة المواضيعية التابعة للمنبر المعنية بالأمن والحوكمة والتنمية والقدرة على التكيف مع الأفرقة العاملة التابعة للاستراتيجية. وقدم المكتب أيضا الدعم للزيارات التي قام بها رئيس تشاد وبعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل إلى جميع بلدان المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل من أجل المساعدة على زيادة التنسيق. وفي الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الوفد التشادي ووفد بعثة الاتحاد الأفريقي، يرافقهما المكتب، مع أمانة المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل في نواكشوط.

٦٦ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أيضا تقديم الدعم إلى المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل لبناء آليات التعاون الأمني على الصعيد الإقليمي. وفي هذا الصدد، تم الانتهاء من دراسة جدوى بشأن إنشاء مركز منطقة الساحل لتحليل المخاطر والإنذار المبكر التابع للمجموعة الحماسية، الذي من المقرر إنشاؤه عام ٢٠١٨ في موريتانيا. وشارك المكتب وإدارة الشؤون السياسية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضا في بعثة الأمم المتحدة الاستطلاعية بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر، إلى جميع بلدان المجموعة الحماسية لمنطقة

الساحل بشأن تفعيل القوة المشتركة. ويسّرت البعثة جمع المعلومات عن التقدم المحرز في إنشاء القوة المشتركة. وقد استرشدت في التقرير الذي قدمته إلى مجلس الأمن عن القوة المشتركة (S/2017/869) بالنتائج التي توصلت إليها البعثة الاستطلاعية.

٦٧ - ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٩٥ (٢٠١٤) والبيان الصادر في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ عن رئاسة مجلس الأمن (S/PRST/2015/24)، يواصل مكتب مكافحة الإرهاب جهوده لتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال المبادرة الإقليمية للمساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب التي تتماشى مجالاتها ذات الأولوية مع تقييم الاحتياجات الذي أجرته كيانات الأمم المتحدة ووافقت عليه بلدان المجموعة الخماسية. وتشمل الأولويات منع التطرف العنيف؛ وإدارة الحدود والتعاون عبر الحدود؛ وسيادة القانون والعدالة الجنائية؛ والتنسيق.

٦٨ - وعُقدت حلقة عمل إقليمية بشأن إدارة أمن الحدود لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إطار مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب في نيامي في الفترة من ٥ إلى ٨ أيلول/سبتمبر. وقد نُظمت حلقة العمل بالتعاون مع الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وخليّة الاتصال التابعة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وكان التركيز في هذه الحلقة التي حضرها كبار الممارسين من بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على تعزيز التعاون داخل الوكالات وفيما بينها، بغية مكافحة الإرهاب ووقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب في المنطقة.

هاء - تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٦٩ - في ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه، في كوناكري، عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حلقة عمل عن الدروس المستفادة من انتخابات ٢٠١٥/٢٠١٦ في غرب أفريقيا. وتبادل أكثر من ٥٠ ممثلاً لهيئات إدارة الانتخابات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة من المنطقة دون الإقليمية، وجهات النظر بشأن السبل الكفيلة بتحسين نوعية العمليات الانتخابية المقبلة في غرب أفريقيا. وشدّد المشاركون على ضرورة إجراء حوار سياسي شامل وعلى إنشاء سجلات مدنية موثوقة لتمكين التحديث المنتظم للقوائم الانتخابية.

٧٠ - وفي الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك المكتب في الدورة العادية الحادية والستين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي عقدت في بانجول. وقدم المكتب الدعم لمنتدى المنظمات غير الحكومية المرافق للدورة، وشارك في رئاسة حلقتي نقاش معنيتين بقضايا حقوق الإنسان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٧١ - وواصل المكتب تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والشباب والسلام والأمن. وفي مؤتمر بشأن ثقافة السلام عقد في أكرا في ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه، دعا المكتب إلى عقد مؤتمرات وطنية بانتظام لنشر وتنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن. وأسهم المكتب أيضا في منتدى دولي للشباب حول موضوع السلام والأمن والهجرة غير النظامية، عُقد في نيامي في ٩ و ١٠ آب/أغسطس، برعاية الرئيس. وفي هذه المناسبة، أوصى المشاركون الذين وفدوا من ٢٥ بلدا، معظمها في غرب أفريقيا، بتهيئة بيئة تُمكن الشباب من مباشرة الأعمال الحرة، وإشراك قيادات الشباب في إدارة النزاعات. وفي ٢٩ آب/أغسطس، استضاف المكتب جلسة لتبادل

الآراء بخصوص دور الشباب في منع التطرف العنيف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل نظّمها الفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى ممثلي الخاص كلمة أمام قيادات الشباب في غانا بشأن موضوع "تجهيز الشباب لإعادة التفاوض بشأن موقف أفريقيا في عصر صعود أفريقيا".

٧٢ - وقد اضطلع المكتب ببعثات مشتركة مع ممثلين عن مركز الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للنهوض بالمرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والفريق العامل المعني بالمرأة والشباب والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى كوتونو وبرايا ونجامينا من أجل الدعوة إلى اعتماد خطط عمل وطنية على النحو المطلوب في قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والشباب والسلام والأمن. وفي اليوم الدولي للسلام، الموافق في ٢١ أيلول/سبتمبر، نظم المكتب مؤتمرا بالاشتراك مع القسم السنغالي للفريق العامل، ضمّ أكثر من ١٠٠ من القيادات النسائية والشبابية لمناقشة المهجرة وانعدام الجنسية وغيرها من التحديات. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الدعم التقني والمالي من أجل إنشاء منتدى المرأة في السنغال وغامبيا وغينيا - بيساو.

رابعا - ملاحظات وتوصيات

٧٣ - كان هناك العديد من التطورات الإيجابية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما التقدم الذي أحرزه بعض البلدان في تنفيذ إصلاحات سياسية ودستورية وإصلاحات في قطاع الأمن.

٧٤ - واني أثنى على السلطات في غامبيا وبوركينا فاسو بشأن التقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن في كل من البلدين. وأرحب أيضا بالجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات في كوت ديفوار من أجل إصلاح قطاع الأمن فيها إصلاحا تاما، وأشجعها على مواصلة التركيز على تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، بما في ذلك عن طريق معالجة المسائل المتصلة بملكية الأراضي والمواطنة.

٧٥ - وأشيد بشعب ليبيريا لمشاركته السلمية في الانتخابات التشريعية وفي الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. وأهيب بالجهات الفاعلة الوطنية كفاءة إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية بصورة سلمية. وأؤكد مجددا التزام الأمم المتحدة بمواصلة مساعدة السلطات في توطيد السلام وتعزيز التنمية المستدامة والشاملة. وعقب إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في آذار/مارس ٢٠١٨، سيواصل المكتب متابعة التطورات في ليبيريا في سياق ولايته الإقليمية.

٧٦ - وأحث الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في سيراليون على العمل معا لضمان فرص متكافئة لجميع المرشحين قبل إجراء أول انتخابات في البلد بدون حضور بعثة الأمم المتحدة.

٧٧ - وأرحب بالجهود الإقليمية المتواصلة الرامية إلى مساعدة الجهات الوطنية صاحبة المصلحة في توغو على التغلب على خلافاتها سلميا من خلال الحوار وبما يتماشى مع التطلعات الديمقراطية للشعب التوغولي.

٧٨ - وما زال يقض مضجعي انتشار تهديدات الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة، والصلات التي تربطها بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وألاحظ بقلق استمرار الهجمات المسلحة التي تشنها الجماعات المتشددة والمتطرفة على الأهداف المدنية. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء ما يرتبط بذلك من إغلاق

المدارس في المناطق المتضررة في بوركينا فاسو ومالي، مما يجرم الجيل الشاب من حقه في التعليم. وتوجه بالتهنئة إلى حكومة نيجيريا على إجراء محاكمات لمن يشتهب في انتمائهم إلى جماعة بوكو حرام، وأحثها على ضمان مراعاة الأصول القانونية وتوخي الشفافية من خلال إتاحة إمكانية وصول مراقبي حقوق الإنسان. وأود أيضا أن أرحب بإنشاء نيجيريا لجنة قضائية لدعم امتثال قواتها المسلحة للقوانين الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٧٩ - وأود أيضا أن أثني على جهود البلدان المشاركة في القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، مما أدى إلى خفض القدرات العملية لجماعة بوكو حرام وتقليص نطاقها الجغرافي. غير أن الهجمات المستمرة تعوق جهود إعادة التوطين والتأهيل وتوفر تربة خصبة للتطرف. وأكرر دعوتي إلى إقامة شراكة أقوى فيما بين البلدان المتضررة، وكذلك بين هذه البلدان والمنظمات الإقليمية ومنها الاتحاد الأفريقي، وأشدد على ضرورة تنفيذ جميع الجهود الرامية إلى مكافحة التمرد في امتثال تام للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. وأكرر دعوتي للمجتمع الدولي إلى زيادة المساعدة التي يقدمها إلى البلدان المتضررة وإلى القوة المشتركة ولجنة حوض بحيرة تشاد على الصعيد السياسي والإنساني وفي مجال الإنعاش المبكر والدعم اللوجستي والمالي.

٨٠ - وأشجع بلدان حوض بحيرة تشاد على مواصلة جهودها الرامية إلى إعادة إدماج ضحايا بوكو حرام وفئات أخرى من الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام، وأحث المجتمع الدولي على مساعدتها في هذا المعنى. وأكرر دعوتي إلى وضع استراتيجية إقليمية لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي هذا الصدد، أرحب بعقد أول مؤتمر إقليمي لتحقيق الاستقرار في منطقة حوض بحيرة تشاد، وأمل أن يكون هذا المؤتمر الخطوة الأولى نحو وضع هذه الاستراتيجية.

٨١ - وإنني أحث السلطات الوطنية على ألا تتوانى في جهودها الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى المجتمعات المحلية الضعيفة، وأن تدعو لصرف الأموال المستحقة المعلنه في مؤتمر أوغندا للمساعدة الإنسانية لنيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠١٧.

٨٢ - وأرحب بالدعم الذي يواصل الشركاء الإقليميون والدوليون تقديمه إلى بلدان وشعوب منطقة الساحل، وأحثهم على مضافة جهودهم وزيادة مساهماتهم بما يستجيب للاحتياجات المتزايدة في المنطقة ويتسق مع الأولويات الوطنية والإقليمية. ومن المهم ضمان أن تكون جميع الجهود محكمة التنسيق ومتكاملة. فالتحديات في منطقة الساحل معقدة ومتعددة الأبعاد، وتتطلب نهجا مستداما وكيلا. وفي هذا الصدد، أرحب بالجهود الجماعية التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة بكاملها بقيادة نائبة الأمين العام نحو إعادة تنظيم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ومواصلة تعزيز تنفيذها بواسطة نهج مشترك بين الركائز أكثر تكاملا. وستسهم هذه الجهود في حشد موارد إضافية لمنطقة الساحل وضمان توفير الدعم الكافي وكفالة أن تكون معونة المجتمع الدولي محكمة التنسيق وذات طابع تكاملي وللدعم بلدان الساحل.

٨٣ - وأحث المجتمع الدولي على استكمال الاستجابة الأمنية والعسكرية لأزمة الساحل بالبرامج الإنمائية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ومنع التوترات والعنف، والتصدي للتهميش والفقر، وتعزيز قدرة المؤسسات والمجتمعات على الصمود وإقامة مجتمعات مسالمة وحاضنة للجميع.

٨٤ - وإني أثني على الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لما تبذله من جهود متفانية متواصلة في تفعيل القوة المشتركة وتعزيز الجوانب الإنمائية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لأعضاء مجلس الأمن على دعمهم لهذه المبادرة. وأعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى وضع إطار مؤسسي للقوة المشتركة في مجال حقوق الإنسان وتحقيق الامتثال. وتكتسب هذه الآليات أهمية حاسمة لضمان أن تكون عمليات القوة متنسقة مع المبادرات الإقليمية الأوسع نطاقا وتسهم فيها ولا تضر بالسكان الذين تستهدف القوة مساعدتهم وتسهم في تعزيز قدرتهم على مواجهة الأزمة.

٨٥ - وإني أحث المجتمع الدولي على توحيد الصفوف في مكافحة آفة الاتجار بالأشخاص ومعالجة تدفقات الهجرة بطريقة شاملة وإنسانية. ويتعين اتباع نهج إقليمي شامل إزاء مسألة الهجرة يركز على حماية حقوق المهاجرين، ومعالجة الدوافع الاجتماعية والاقتصادية للهجرة، وتشجيع الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة.

٨٦ - وألاحظ مع القلق انخفاض عدد النساء في المناصب الحكومية العليا في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأحث البلدان في المنطقة دون الإقليمية على اتخاذ تدابير محددة، وفقا للالتزامات الوطنية والإقليمية، لتعزيز تمكين المرأة وفرص مشاركتها في الحياة السياسية والنهوض بالتنمية الشاملة للجميع.

٨٧ - وأرحب بالالتزام الذي أعربت عنه حكومتا الكاميرون ونيجيريا بإتمام ترسيم الحدود البرية والبحرية المشتركة بين البلدين. وأدعو الشركاء إلى مواصلة دعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لإتاحة إنجاز ولايتها وإنفاذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٨٨ - وأود أن أعرب عن تقديري لحكومات غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وللاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل واتحاد نهر مانو ولجنة خليج غينيا ولجنة حوض بحيرة تشاد على مواصلة التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأعرب أيضا عن تقديري لمنظومة الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى على شراكتها الوثيقة مع المكتب في تنفيذ ولايته. وأود أن أعرب عن تقديري بشكل خاص لممثلي الخاص وموظفي المكتب وموظفي لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لما يبذلونه من جهود متواصلة من أجل المساعدة على تعزيز السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.